

المحاضرة التاسعة: الاتجاهات الحديثة للفكر الاقتصادي

أدى تغير النظام الرأسمالي من جهة وما أفرزته من مشكلات وأزمات اقتصادية لم يوجد لها تفسير على مستوى النظريات السابقة من جهة ثانية، وما أعقبه من قضايا اقتصادية جديدة بعد الحرب العالمية الثانية إلى ظهور اتجاهات فكرية للاقتصاد المعاصر بعد المدرسة الكينزية.

أولاً: المدرسة النقدية :

1- الظروف الممهدة لظهور المدرسة النقدية :

في أواخر عقد الستينات وخلال عقد السبعينات من القرن الماضي ظهرت مشكلات اقتصادية عديدة تمثلت في زيادة معدلات البطالة والتضخم معا. هو ما يعرف بظاهرة الركود التضخمي ولقد عجزت النظرية الكينزية عن معالجتها ، عندها ظهر تيار فكري في الو.م.أ بزعامة " ميلتون فريدمان " عرف بالمدرسة النقدية " مدرسة شيكاغو " حيث طور نظرية نقدية منذ الأربعينيات غير أن أفكاره لم تحظى بالقبول إلا في سنوات السبعينات وهذا راجع لنجاعة السياسات الكينزية في معالجة لأزمة الكساد وتحقيق نوع من الاستقرار النسبي للاقتصاد، ويؤكد النقاد على دور النقود في تحديد المستوى التوازني للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي و الأسعار ، وتعارض هذه المدرسة الأفكار الكينزية حول ضرورة تدخل الدولة لتحقيق التشغيل الكامل والتوازن.

2-المبادئ العامة للمدرسة النقدية:

دور النقود: يؤكد النقاد على دور النقود في ايجاد التوازن بين الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والأسعار

أي أن الزيادة في عرض النقود لها أثر مباشر على العرض الكلي من خلال الزيادة في الانفاق من قبل رجال الاعمال والعائلات وبالتالي تؤدي إلى الرفع من الناتج الحقيقي.

على عكس الكينزيون الذين اقترضوا أن السياسة النقدية تؤثر على الطلب الكلي من خلال التغير الحاصل في سعر الفائدة.

- رفض الكينزية (معارضة الكينزية): ان الاقتصاد في نظر النقاد يحقق التوازن بشكل آلي فالتغيرات في عرض النقد تؤدي إلى تغيرات في الناتج المحلي الاجمالي الاسمي ولا يعمل من خلال أسعار الفائدة كما أن السياسة المالية في نظر النقاد غير فعالة إلا إذا ترافقت مع تغيرات في عرض النقود وتكون غير فعالة في ظل وجود التوقعات الرشيدة .

- السلوك الأمثل : تؤكد المدرسة النقدية على المبدأ الكلاسيكي المحدث بأن الأفراد يهدفون إلى تعظيم رفاهيتهم وبالتالي فإن الوحدات الاقتصادية تتميز بالرشادة الاقتصادية ، كما نجد أن السلوك أمثلا للسوق مقارنة بسلوك الحكومات .

- الأسعار والأجور مقارنة لمثيلاتها التنافسية : إن الأسعار والأجور الفعلية تميل بشكل عام إلى محاكاة الأسعار والأجور التنافسية في الأمد الطويل .

- حكومة محدودة: رفض النقديون تدخل الدولة في الاقتصاد لأن الحكومة بطبيعتها لا تتميز بالكفاءة كوكيل لتحقيق الأهداف.

ويرون أنه على الحكومة أن تقلل كثيرا من تدخلها في الاقتصاد لأن هناك ما يسمى بإخفاق السوق ، فالسوق أحيانا يخفف لكن هناك إخفاق الحكومة ، فالحكومة تخفق كثيرا أكثر من إخفاق السوق .

والأمر الذي يحدث عند تدخل الدولة هو حدوث فجوة بين أهداف الحكومة وبين النتائج والعواقب الفعلية فهناك بعض السياسات الحكومية التي تحقق أهدافها فعلا أي تحقق نتائج ايجابية لكنها تتجاهل العواقب السلبية المنجزة عنها (مثلا: سياسة زيادة الحد الأدنى للأجور)

- دور الدولة: يحدد ميلتون فريدمان أربع أدوار للدولة هي:

1- تحقيق الأمن والحماية.

2- تطبيق العدل.

3- توفير السلع العمومية لأن السوق لا يستطيع توفيرها نظرا لمبدأ المنافسة، و التحكم في الجوانب الخارجية السلبية (كثرة الفقراء في الشوارع يسمح للدولة بالتدخل عن طريق برامج الحماية الاجتماعية)

4- حماية الأشخاص غير القادرين وغير المسؤولين على رعاية أنفسهم كالأطفال وهذا مايسمى " بمقاربة السوق الاجتماعي " لفريدمان.

ثانيا: الكينزيون الجدد:

ظهرت المدرسة الكينزية الجديدة أواخر السبعينيات من القرن الماضي من بين أهم أفكارها ما يلي:

-أكد الكينزيون الجدد أن فكرة توازن السوق لا تتحقق بشكل دائم ومستمر حيث أن الإنتاج يكون دائما دون مستوى التشغيل التام ، أما البطالة فهي ظاهرة متأصلة في النظام الاقتصادي وليس حادث عرضي.

- يؤكد الكينزيون الجدد أن الأجور والأسعار جامدة لكنها تتحرك نحو الأعلى بشكل مرن أما تحركها نحو الأسفل فنادر الحدوث .

- في ظل عدم توازن الأسواق بشكل مستمر وهذا يقود لعدم تحقق مستوى التشغيل الكامل ، لذلك يجب على الدولة أن تتدخل بسياسات اقتصادية ملائمة.

- إهتم الكنزيون الجدد بمشكل الركود الاقتصادي والكساد وفكرتهم أن انخفاض الطلب الكلي ينتج عنه انخفاض في الانتاج وتزايد للبطالة ، ولذلك لأن الأجور والأسعار لا تكون مرنة هبوطا.

- يؤكد الكنزيون الجدد بأن الاقتصاد دون تدخل حكومي (القطاع الخاص فقط) لا يحقق التشغيل التام ، لأن التذبذبات وعدم الاستقرار في الاستثمارات الكلية ، وعدم كفاءة السوق سيخفف من مرونة الأسعار وتضعف الاقتصاد من أبرز روادها :

- روبرت قوردون Robert gordon

- أوليفار بلو نشار oliver blanchard

ثالثا: الكلاسيكيون الجدد:

ظهرت خلال السبعينيات أفكار بديلة من الأفكار الكينزية وأفكار المدرسة النقدية ، تتمثل في مدرسة الكلاسيكيين الجدد ، وترجع جذورها إلى سنة 1961م عندما كتب " جون ماث " john muth مقالة طور فيها ما يعرف بنظرية التوقعات الرشيدة وكان الفضل الكبير لـ "robertlucas روبرت لوكاس" في تطوير هذه النظرية.

- قام الفكر الكلاسيكي الجديد على أساس التشكيك بفرضيات الفكر الكينزي من ناحية ثبات الأجور وعدم مرونتها ، حيث يرى الكلاسيكيون الجدد عكس ذلك.

- يعتمد اتباع هذه المدرسة على أفكار المدرسة الكلاسيكية لأدم سميث وريكارد و من حيث الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة اطلاقا في الحياة الاقتصادية ولكنهم طوروا النظرية الكلاسيكية خاصة من ناحية مرونة الأجور والأسعار حيث تفترض بأنها مرنة مرونة فورية.

الأفكار الأساسية لمدرسة الكلاسيكيين الجدد:

يستند الاقتصاد الكلاسيكي الجديد على فكرتين أو نظريتين أساسيتين :

1- نظرية التوقعات الرشيدة: وتقوم على تحليل الدور الذي تلعبه التوقعات في الاقتصاد فالتوقعات لها أهمية لأسباب:

- التوقعات لها علاقة بالأفكار التي تتعلق بالقيم المستقبلية للمتغيرات الاقتصادية كالأسعار والانتاج والتشغيل.

- التوقعات تؤثر وبقوة على ما يحدث اليوم.

● التوقعات لها علاقة كبيرة بإحدى الأفكار المستخدمة في التحليل الاقتصادي وهي فكرة التوازن، وهناك نوعان من التوقعات:

أ: التوقعات المعدلة: تعني أن التوقعات تتحدد على أساس التجربة القريبة أو الحديثة ويمكن قياس التوقعات من خلال احتساب معدل موزون للمتغيرات الماضية في أحد المتغيرات، مثل: الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

ب: التوقعات الرشيدة: وتستند على الفرضية الأساسية في الاقتصاد الكلاسيكي وهي العقلانية الفردية، والعقلانية في سياق الاقتصاد الكلاسيكي تعني التعظيم أو السلوك الأمثل، فالمستهلك يعظم منفعته من استهلاكه للسلع والخدمات والمنتج يعظم أرباحه والعامل يعظم أجره الحقيقي. وتستخدم هذه التوقعات في تحديد النموذج الاقتصادي المناسب الذي يستخدمه صانعوا السياسات في صنع قراراتهم.

2- نظرية توازن السوق المستمر: إن هذه النظرية تمثل الفكرة الثانية للكلاسيكيين الجدد، إن هذه النظرية تجمع بين نظرية فالراس للتوازن العام وبين النظرية الحديثة للأسواق الكفوءة، إن نظرية الأسواق الكفوءة، تتعلق بالأسعار والتوازن في الأسواق المالية وأسواق السلع والتي توصف بأسواق المزاد الأسواق التي يتم التوصل عبرها إلى أسعار التوازن، وتهدف هذه النظرية إلى تطوير نموذج رياضي لتوضيح كيفية تحقق التوازن العام في الأسواق التنافسية بحيث تكون كل الأسعار توازنية في آن واحد وأن هذا النموذج يتضمن فكرة التشغيل التام.

وانطلاقاً من هذه النظرية يمكن أن نستنتج ما يلي:

- حسب الكلاسيكيون الجدد فإن السوق تكون متوازنة على الأمد الطويل بشكل مستمر وإن حدث إضراب فيها فإن التوقعات الرشيدة للوحدات الاقتصادية كفيلة بمعالجة فشل السوق والتدخل الحكومي سيضر بهذا التوازن
- الدولة عند تدخلها في الاقتصاد لا يمكن لها أن تتوقع أثراً السياسات المطبقة بين الفترة القصيرة وبين الفترة الطويلة لذلك فالتوازن الاقتصادي يتحقق عن طريق ترك السوق حر دون تدخل الدولة فالتوقعات الرشيدة للمنتجين والمستهلكين كفيلة بتحقيق التوازن المستمر على المدى الطويل بالرغم من حدوث اضطرابات دورية قصيرة المدى.